

أقوال ذوي العرفان في الحكم بغير ما أنزل الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده، لا شريك له، الملك الحق ذو القوة المتين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله النبي الأمين صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وأصحابه الطيبين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، واحشرنا في زمريهم آمين. وبعد..

فإن الله تعالى أخذ الميثاق على أهل الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه؛ فقال تعالى "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ"، وأمر تعالى بالتعاون على البر والتقوى في الكتاب ؛ فقال " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى "، وفي السنة؛ فأخبر نبيه في حديث تميم الداري عند مسلم أن " الدين النصيحة .قلنا : لمن ؟ قال :لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم."

"وأخذ البيعة على أصحابه على أمور منها النصح لكل مسلم فعن جرير بن عبد الله قال " بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ "؛ ولا يحل أن تكتم النصيحة أحدا من المسلمين برهم وفاجرهم في أمر الدين فمن كتم فقد غش المسلمين ومن غش المسلمين فقد غش الدين ومن غش الدين فقد خان الله ورسوله والمؤمنين -."البرهاري -ومن هذا المنطلق أحببت أن أحيط إخواني علما بأقوال مشايخ الإسلام والأئمة الأعلام في تحكيم القوانين والتشريع العام، وهذه المسألة إحدى المسائل المعاصرة التي لا يتعثر في ساحتها المحقق، ولا يتبلد عند

تشعب طرائقها المدقق، وغيره قد يزل وذلك لما يحيط بها من ملاسبات، وما يصحبها من أمور مشكلات، لذا كان النظر فيها للجبال الراسيات، دون من تعالم من الروييضات، وقد تركت التطويل بذكر مسائل هي في الورقات فرعية، وشبهات للمخالف غير مرضية، وتفاصيل محلها الكتب المنهجية، على أمل أن تبحث برمتها في "الأصول السلفية"؛ ولما كانت الأمة تتعرض لأحداث جديدة، وتغيرات وليدة، كلما تطاول الزمان، وبعد الناس عن زمن نزول القرآن، كان من رحمة ربها بها سبق قضائه أن: "يبحث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" فيستضيء بنور علمه من قاربه، ويقتني أثره من قلده، يشهد لذلك عمل أهل العلم قديما وحديثا، حتى من حصل منهم رتبة الاجتهاد المطلق، أو كاد، فهذا ابن قدامة يقول "أوافق أئمتي في سكوتهم كمواقفتي لهم في كلامهم، أقول إذا قالوا، وأسكت إذا سكتوا، وأسير إذا ساروا، وأقف إذا وقفوا، وأحتذي طريقهم في كل أحوالهم جهدي، ولا أنفرد عنهم خيفة الضيعة إن سرت وحدي" نعم لأن علم مخالفته للكتاب والسنة وجب عليه تقديمها قال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" والشافعي يحكيه إجماعا فيقول: "أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ" والشيخ اتفاقا فيقول: "اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ الْحَقُّ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ أَحَدٍ فِي خِلَافِهِ" والكلام في هذا المقام ليس مع المجتهد؛ فإن المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر، وإنما الكلام مع من يتبع أو يقلد واعلم أن التقليد واقع لا محالة حتى مع الاتباع؛ لذا فإن الجاهل أو المبتدئ في طلب العلم ليس له اجتهاد، ولا يجوز له أن يجتهد، وهو آثم باجتهاده أخطأ أو أصاب؛ لأنه فعل ما ليس له فعله - (الفوزان - لكن الإتياع أفضل من محض التقليد، وهو معرفة دليل القول لا معرفة القول مجردا، وهذا الأخير هو تفسير التقليد .

ولما كان نظر غير المجتهد قاصراً؛ كان عليه عند العلماء أن يقلد الأورع والأتقى والأعلم، ثم هو إن عرف دليل من هذه صفته، فقد خلع ربة التقليد المحض من عنقه، وصار أقرب إلى الإتياع ثم كلما زاد فهما للمسألة ازداد بعدا عن التقليد. قال الشيخ: إِنْ كَانَ الْمُتَّبِعُ لِلْمُجْتَهِدِ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ عَلَى التَّفْصِيلِ وَقَدْ فَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي التَّقْلِيدِ؛ فَهَذَا لَا يُؤَاخَذُ إِنْ أَخْطَأَ كَمَا فِي الْقِبْلَةِ. وَأَمَّا إِنْ قَلَّدَ شَخْصًا دُونَ تَظْيِيرِهِ بِمَجَرَّدِ هَوَاهُ وَنَصْرَهُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَنَّ مَعَهُ الْحَقَّ؛ فَهَذَا مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ مَتَّبِعُهُ مُصِيبًا؛ لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ صَالِحًا. وَإِنْ كَانَ مَتَّبِعُهُ مُخْطِئًا؛ كَانَ آثِمًا (فتامل قوله " مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَنَّ مَعَهُ الْحَقَّ " واعلم أن العلم مباين للظن، وإن كان راجحاً، نعم قد يطلق عليه لكن بقرينة، ولا قرينة هنا، ومفهومه: أنه لا يقلد المساوي من غير أن يعلم أن الحق معه. فكيف لو قلد من هو دونه؟ ! ثم كيف لو خرج عن مجموع العلماء الراسخين لقول من هو دونهم؟ ! يجيب على ذلك الدارمي في الرد على الجهمية فيقول " إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه ". والعلامة صالح الفوزان فيقول " :إن الذي يخرج عن أقوال الفقهاء المعتبرين وهو غير مؤهل للاجتهاد المطلق هو الذي يعتبر ضالاً وشاذاً."

والحاصل: أن من ليس أهلاً للنظر في الأدلة ليوازن بينها؛ فيرجح الصحيح منها، ويزيف السقيم: ينبغي عليه أن يقلد من هو أعلم وأتقى وأورع. وهذا الذي ليس عنده آلة النظر والترجيح يقول فيه الشاطبي " :لا بد له من قائد يقوده وحكم يحكم عليه وعالم يقتدى به"، ويقول فيه الشيخ: من كان مقلداً لزم حكم التقليد فلم يرجح ولم يزيّف ولم يصوب ولم يخطئ)

(والواجب على كل مسلم يجب الخلاص أن لا يركن إلى كل أحد، ولا يعتمد على كل كتاب، ولا يسلم عنانه إلى من أظهر له الموافقة....وليحذر تصانيف من تغير حالهم، فإن فيها العقارب وربما تعذر الترياق - (من رسالة أبي نصر السجزي إلى أهل زييد.

إذا علم هذا فإن مقامي زماننا: جماعة من العلماء، وقع الاتفاق عليهم من طلبة العلم الأذكياء، منهم العلامة الامام: عبدالعزيز بن عبد الله بن باز، والعلامة المحدث: محمد ناصر الدين الالباني، والعلامة الفقيه: محمد بن صالح العثيمين، ومعالي الشيخ: صالح الفوزان، والشيخ: صالح آل الشيخ، وغيرهم. رحم الله من مات منهم، ونفع بالأحياء.

فمن خالف أحد هؤلاء منفردا، لقول من هو دونه، بدون حجة قاطعة، لا شبهات واهية، فهو المحروم حقا، والخاسر صدقا، واعلم أنه لن ينفعه بعد وصوله البيان، اعتذاره عند ربه يوم يشيب الولدان، بأن فلانا دلس عليه بكلمات هي في الدين مرشدة إليه، وضعها في غير موضعها، ولبس على من لا يعرفها، بأن الحق لا يعرف بالرجال، وأن الشرع يحكم على الأقوال، وأن كل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا سيد الرجال. ومثل هذه الحقائق التي تستخدم أحيانا لتضليل الأجيال، فإنه إذا ثبت أن الحق هو المعتبر دون الرجال، فالحق أيضا لا يعرف دون وسائطهم، بل بهم يتوصل إليه، وهم الأدلاء على طريقة- (الشاطبي -

ولطالما خطر ببالي أن أحرز في هذه المسألة صحيفة كاملة، وأحبر فيها رسالة حافلة، فيعوقني عن ذلك كثرة الأشغال، وما يطرأ من أمور لا تخطر على البال، ثم قدر الله أن انتهزت فرصة يسار اختطفتها من أثناء نهار؛ فسطرت فيها بعض مقدمات

الورقات حتى أتمها الله تعالى، وهي بعض ما يتعلق بالبحث، لا كل ما يحتويه، بل هو آخر شئ فيه، فقلت: أكتب ذلك حتى يأذن الله بإتمام ذاك،
(وسيوافق قولي- هذا -من الناس ثلاثة:

. رجلاً مُنقاداً سَمِعَ قوماً يقولون، فقال كما قالوا، فهو لا يَزَعَوِي،
ولا يرجع؛ لأنَّهُ لم يعتقِد الأمرَ بنظرٍ، فيرجع عنه بنظر!

. ورجلاً تَطْمَحُ به عِزُّه الرِّياسَةِ، وطاعةُ الإخوان، وحبُّ
الشُّهرة؛ فليس يُردُّ عِزَّتَهُ، ولا يثني عَنانَهُ إِلَّا الذي خَلَقَهُ- إن شاء-؛ لأنَّ في
رجوعه إقرارَهُ بالغلَطِ، واعترافه بالجهل، وتأبى عليه الأَنَفَةُ! وفي ذلك- أيضاً -
تَشَتُّتُ جمعٍ، وانقطاعُ نظامٍ، واختلافُ إخوانٍ عَقَدَتُهُمُ له النِّحْلَةُ! والنُّفوسُ لا
تَطِيبُ بذلك- إِلَّا مَنْ عصمهُ الله ونجَّاه-.

. ورجلاً مُسْتَرَشِداً؛ يُريدُ الله بعملِهِ، لا تأخذه فيه لومةٌ لائمٍ،
ولا تَدْخُلُهُ مِن مُفَارِقٍ وَحْشَةٌ، ولا تَلْفِتُهُ عَنِ الْحَقِّ أَفَقَةٌ. فإلى هذا بالقول
قَصَدْنَا، وإيَّاهُ أَرَدْنَا-(ابنُ قُتَيْبَةَ -

و"ينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق،
فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل إلى
معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: "فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى
فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً
وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى"

*والسبب في تعجيل هذه الجزئية من البحث أمور منها:

. العلم بحكم من أحكام الشريعة في فرع من مسألة قديمة، فيزداد بذلك الإيمان فإنه كما يزداد بالكيف يزداد بالعرفان.

. فان قيل وما أثر هذا العرفان، وكل علم لا يدعو الى عمل فهو هذيان قلنا: العمل فإذا تقرر أن التقنين والتشريع العام من جملة الحكم بغير ما أنزل الله منتظم في سلكه، وعلمت أنه مجردا معصية وكفر أصغر كما ستري، وعلمت أن كل حكم ثبت للأعم ثابت للأخص بالضرورة، ولازمه أن لا يفرق بين الحكم بغير ما أنزل الله وهاتين الصورتين إلا بحجج واضحات، لا شبهات واهيات .

ترتب على ذلك أمور منها :

. الإعتراف بولاية الحاكم بغير ما أنزل الله ما دام مقرا بمعصيته علما بذنبه؛ لأن الحاكم المسلم مهما بلغ جرمه لا يخرج عن الولاية إلا بالكفر، وهذا ليس كفرا، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، منهم :
الإمام زكريا الأنصاري، فقال " :وقد أجمعت الأمة على تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولوه"، والمقدسي في اللمعة قال " :ونرى الحج والجهاد ماضيان مع طاعة كل إمام برا كان أو فاجرا ." فلفظي الظلم والفجور هنا يشملان كل ما دون الكفر، ومن هذا الظلم الحكم بغير ما أنزل الله، ثم قد يبلغ الخذلان بصاحبه؛ فيقنن له، ثم قد يتردى في الخذلان؛ فيلزم الناس به، ويعاقبهم عليه .

وقال الإمام أحمد وابن المديني " :لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ليلة إلا وعليه إمام، برا كان أو فاجرا ."

*هذا ولو كان توليه بالغلبة والبرق والرعد، دون بيعة أهل الحل والعقد .

قال أحمد " :ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله يبيت، ولا يراه إماما، برا كان أو فاجرا ."والمعنى :واستقرت

له الأمور، ليس مراده أن شرطه أن يسمى كذلك، بل خرج هذا مخرج الغالب؛ فلا مفهوم له. فلو لم يلقب أصلاً؛ فإن الحكم واحد .

وقال ابن قدامة "ولو خرج رجل على الإمام فقهره، وغلب الناس بسيفه، حتى أقروا له، واذعنوا بطاعته، وتابعوه؛ صار إماماً يحرم قتاله، والخروج عليه."

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - : الأئمة مجموعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد - أو بلدان - له حكم الإمام في جميع الأشياء ...

*فان قيل ليس حاكماً شرعياً، قلنا: قال الشيخ "الإمام هو المتمكن القادر الذي له سلطان"، وقال البابرقي في العناية "مبنى الإمارة على السلطنة والقهر والغلبة"، فإن كان فيما تقولون علم، فأخرجوه لنا، والزموا قول الإمام أحمد "إياك أن تسبق إلى قول ليس لك فيه إمام". "فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله وعمله تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة -" الشيخ - واحذر أن يكون إمامك فيه، من ليس من أهل السنة، أو من ليس قوله في هذه المضائق بذاك .

. السمع والطاعة له في المعروف :لحديث "بايعنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره، والنفقة في العسر واليسر، والأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله" وكذلك حديث "تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ

ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ "وحكى ذلك إجماعا النووي فقال: "أجمع العلماء على وجوبها - أي طاعة الأُمراء - في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية"، وأبو الحسن الأشعري- رحمه الله- فقال: "وأجمعوا على السمع والطاعة للأئمة المسلمين" وقال العلامة ابن عثيمين- رحمه الله: "الواقع أنَّ مسؤولي الحكومة يعتبرون ولاية أمر في رقابنا لهم بيعة على السَّمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر."

• عدم جواز الخروج عليه: لا بالقول؛ لأنه مقدمة الخروج بالفعل، وداعيته، بل قال عبد الله بن محمد الضعيف- رحمه الله: قعد الخوارج هم أخبث الخوارج. وهم طائفة من الخوارج كانوا يتكلمون في الأُمراء ولا يخرجون، فلا يظن ظان أن الخوارج هم الذين يخرجون بالسيف لقتال الحاكم فقط؛ فتنبه!!!
ولا بالفعل؛ ففي الحديث: "من رأى من أُميره شيئاً يكرهه؛ فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتته جاهلية."

قال الحسن) والله، لا يستقيم الدين إلا بولاية الأمر وإن جاروا وظلموا، والله، لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون)

وقال الفضيل) جور ستين سنة خير من هرج ساعة، فلا يتمنى زوال السلطان إلا جاهل مغرور، أو فاسق يتمنى كل محذور)

وقال الشيخ) الصبر على جور الأئمة أصل من أصول أهل السنة والجماعة)

وقال)وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاية الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عُرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً، ومن سيرة غيرهم)

وقال (فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد ،وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم ، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمور لله فأجره على الله ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم ، فماله في الآخرة من خلاق)

وقال ابن القيم (الإنكار على الملوك والولاية بالخروج عليهم ، فإنه أساس كل شر ، وفتنة إلى آخر الدهر ، وقد استأذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، وقالوا :أفلا نقاتلهم ؟ فقال :لا ما أقاموا الصلاة ، ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل ، وعدم الصبر على منكر ، فطلب إزالته ، فتولد منه ما هو أكبر)

وقال النووي " :وأما الخروج عليهم ، وقتالهم ، فحرام بإجماع المسلمين ، وإن كانوا فسقة ظالمين ، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته ، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزل السلطان بالفسق " ، وقال ابن حجر في شرحه لحديث حذيفة " :قال ابن بطال :فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين ، وترك الخروج على أئمة الجور ، لأنه وصف الطائفة الأخيرة بأنهم دعاة على أبواب جهنم ، ولم يقل فيهم : تعرف وتنكر ، كما قال في الأولين ، وهم لا يكونون كذلك إلا وهم على غير الحق ، وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة "

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله (: - وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا : لأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفسد أضعاف ما يحصل من جورهم بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور ، فإن الله - تعالى - ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا والجزاء من جنس العمل ، فعلى الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور؛ فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس. كما أن ملء القلوب على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى، وكذا ملء القلوب على العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها. فإذا حاول أحد أن يقلل من هيبة العلماء وهيبة ولاة الأمر؛ ضاع الشرع والأمن؛ لأن الناس إن تكلم العلماء؛ لم يثقوا بكلامهم، وإن تكلم الأمراء؛ تمردوا على كلامهم، وحصل الشر والفساد. فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان، وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام؛ فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال، بل العبرة بالحكمة، ولست أريد بالحكمة السكوت عن الخطاء، بل معالجة الخطأ؛ لنصلح الأوضاع؛ لا لنغير الأوضاع؛ فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها)

. النصح له إن أمكن: لحديث جرير "بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ". وعن ابن مسعود قال: "نَهَانَا كُبْرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ وَلَا تَغُشُّوهُمْ، وَلَا تَعُصُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِلَى قَرِيبٍ"

قال العلامة محمد بن علي الشوكاني - رحمه الله - "ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصره، ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد بل كما ورد في الحديث أن يأخذ بيده ويخلو به ويذلل له النصيحة ولا يذلل سلطان الله"

وقال الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف- رحمه الله " : -وأما ما قد يقع من ولاية الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج عن الإسلام فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق ، واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس ، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد ، وهذا غلط فاحش وجمل ظاهر لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفسد العظام في الدين والدنيا ، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه ، وعرف طريقة السلف الصالح وأئمة الدين "وقال العلامة ابن باز" ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاية وذكر ذلك على المنابر لأنَّ ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير" .

. الدعاء لهم بالهداية والصلاح والتوفيق :قال البرهاري " :إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله "وعن الفضيل " لو كان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان" ، بل قال الإمام أحمد عن إمامه " :وإني لأدعو له بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار والتأييد، وأري ذلك واجباً على " وسئل الإمام عبد العزيز بن باز- رحمه الله : عن الذي يمتنع من الدعاء لولي الأمر فأجاب- رحمه الله " : -هذا من جهله، وعدم بصيرته، الدعاء لولي الأمر من أعظم القربات ، ومن أفضل الطاعات ، ومن النصيحة لله ولعباده "وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان- حفظه الله -في شرحه للعقيدة الطحاوية" : لا يجوز الدعاء عليهم :لأنَّ هذا خروج معنوي، مثل الخروج عليهم بالسلاح ... فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل

السنة والجماعة، فإذا رأيت أحدا يدعو على ولاية الأمور، فاعلم أنه ضال في عقيدته، وليس على منهج السلف."

وسمع الحسن رجلاً يدعو على الحجاج، فقال: "لا تفعل - رحمك الله - إنكم من أنفسكم أتيتم، إنما نخاف إن عزل الحجاج أو مات: أن تليكم القردة والخنازير."

والتفصيل في مسألتي الإمامة، والبغاة، وما يتعلق بهما تجده في مظانه من الكتب المنهجية، وكتب السنة التراثية، وما وراء ذلك من كتب الردود العلمية، واحذر ثم احذر أن تتابع أقواما يخالفون هذا - مترسّون بالجهالة - حججهم فيها من جنس ما قال فيه الشعبي: "وما حدثوك برأيهم فبُلب عليه"

3-أثر ابن سيرين قال: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" فإذا كان يهملك دينك فاطلبه من أعظم من يمكنك .

4-أثر ابن مسعود قال: " مَنْ كَانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ " وحديث: " البركة مع أكابرهم."

5-أن بعض من كتب في هذه المسألة جعل ينقل لبعض هؤلاء العلماء في بحثه موهما القارئ أن هؤلاء الأعلام في قوله سبقوه ، ولما أصل وقعد من شبهاته وافقوه، نعم ربما لم يقصد هذا بعضهم، لكن: الوهم واقع للعامة لا محالة؛ لذا كان لزاما أن يقام الحق في مكانه، وأن يوضع الأمر في نصابه، إعدارا للملك الديان، وخروجا من مغبة الكتان .

*تنبيه: الفتاوى الأتية للعلماء في صورة الحكم بغير ما أنزل الله، المجردة التي يصاحبها علم صاحبها بذنبه وإقراره به، لا في الحاكم بغير ما أنزل الله، والعلماء- كما سترى - يجعلون الحكم بغير ما أنزل الله معصية، وكبيرة من الكبائر، بل هو من أكبرها على

الإطلاق، والتعبير عنه بالكفر، كالتعبير عن قتال المسلم، والانتساب لغير الآباء وغيرها بذلك؛ فالكفر في الجميع أصغر، وإن كان بعض الشر أهون من بعض، قال العلامة محمد رشيد رضا: "وأما ظاهر الآية فلم يقل به أحد من أئمة الفقه المشهورين؛ بل لم يقل به أحد قط." (واعلم أن) طريق الدين هو السمع والأثر، وأن طريقة العقل والرجوع إليه وبناء السمعيات عليه، مذموم في الشرع ومنهى عنه- (السمعي - ومن هنا يظهر أنه حتى لو كان الحاكم عالماً بجرمة الحكم بغير ما أنزل الله، لم يكن كافراً بمجرد فعله، ولو داوم؛ كما لا يقال لفاعل الكبيرة - وإن علم حرمتها - كل يوم هو كافر، فالقول باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع قبل التكفير ليس هذا مكانه، وإنما مكانه في الذي يرتكب كفراً أكبر، كالطواف بالقبر يقال: هذا فعل كفر، فاعله لا يكفر، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، والفرق هنا واضح فإن الحاكم لو علم حرمة الحكم بغير ما أنزل الله لم يكفر أيضاً لأنها في صورتها المجردة) عن الاستحلال (معصية - وإن كبرت- وهذا التقرير قد وقع عدم فهمه لجماعة فخلطوا الأوراق حتى أن بعض هؤلاء يبدع بعضاً ويظنون أن الخلاف إنما هو في الحاكم، وهذا غلط؛ فإنه لو اتفقنا على التكفير بالصورة؛ فإنه يبقى النزاع بعد ذلك في إقامة الحجة وانتفاء الشبهة سائغاً لا يحتاج إلى هذه النزاعات. فتأمل!!

ثم لو فرض في صورة التشريع العام والتقنين وقوع الخلاف فيها بين العلماء، فإن الفاعل لأحدهما لا يكفر أيضاً؛ لوقوع الاتفاق على أنه لا يكفر الشخص إلا بما هو مكفر اتفاقاً، وهو معنى قول النبي: "بواحا" في حديث عبادة: "وَأَلَّا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا"، قال ابن بطال: "فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحريم؛ إلا أن يكفر الإمام ويظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه"، وقال

الخطابي) "بواحًا: (يريد ظاهرًا باديًا "يعني لا يختلف عليه أحد من العلماء - دعك من غيرهم - قال ابن عبد البر: "كل من ثبت له عقد الإسلام في وقت إجماع من المسلمين ثم أذنب ذنبا أو تأول تأويلا فاختلفوا بعد في خروجه من الإسلام لم يكن لاختلافهم بعد إجماعهم معنى يوجب حجة، ولا يخرج من الإسلام المتفق عليه إلا باتفاق آخر أو سنة ثابتة لا معارض لها."

وقال ابن بطلال "من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يحكم له بالخروج منه إلا بيقين."

وقال الشيخ "مَنْ ثَبَتَ إِسْلَامُهُ بِيَقِينٍ لَمْ يَزُلْ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّكِّ."

وقال الشيخ الامام ابن عبد الوهاب: "ولا نكفر إلا ما أجمع عليه المسلمون كلهم."

وقال أبو محمد ابن حزم: "والحق هو أن كل من ثبت له عقد الإسلام فإنه لا يزول عنه إلا بنص أو إجماع وأما بالدعوى والافتراء فلا."

ثم لو فرضناه واحدا نبحت عند ذلك في استيفاء الشروط، وانتفاء الموانع، وإقامة الحجة، وإزالة الشبهة، والشبهة في حق القائم بأمورنا واردة؛ بل أكيدة؛ فإن أهل الحل والعقد، وعلماء المسلمين في نظره، بل في نظر أكثر الناس له موافقون ولأفعاله لا ينكرون" والتجاسر على تكفير من ظاهره الإسلام من غير مستند شرعي، ولا برهان مرضي، يخالف ما عليه أئمة العلم من أهل السنة والجماعة. وهذه الطريقة هي طريقة أهل البدع والضلال، ومن عدم الخشية والتقوى فيما يصدر عنه من الأقوال والأفعال-"العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ- فإن تعجب فاعجب لأقوام تعدوا كل هذه المراحل حتى وقفوا عند آخرها يتجادلون، وفي استيفاء الشروط وانتفاء الموانع يتناظرون، فتتكبوا طريق السلف الصالحين، والأئمة

المهدين، والعلماء الراسخين، السابقين والمعاصرين، فركبوا متن عمياء، وخطبوا خطب عشواء، وضربوا في أنواع الضلالات، في مسائل تجمع لها لجان، ويتردد عن النظر فيها أولوا العرفان، ف"إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة، وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلا -"صاحب الوسيط -

*فإن قيل ملابسات الحكم في هذا العصر لم يسبق لها مثيل فكيف يصح أن تحمل على الصورة القديمة ؟ قلنا : هذا هو الأصل حتى يأتي ما يخرج هذه الصورة عن إطارها العام؛ ثم إن جل إن لم تكن كل حياتنا المعاصرة ملابساتها مختلفة؛ فهل يمكن أن يقال منهج السلف لا يصلح لهذا الزمان لأن الزمان غير الزمان !!؟

*وها نحن بعد أحداث البلاد نعيد ما قلناه حتى يعلم الناس أن المنهج واحد وأن متبع الآثار لا يميل مع كل ريح فيوم كان مبارك يحكم بغير الشريعة قلنا هذا الذي تراه واليوم نقوله وغدا سنقوله إن شاء الله ولو فقه الحزبيون لعلموا أننا خير لهم من آبائهم وأخوف وأشفق فيوم أن يوسد الأمر إليهم سندعوا الناس إلى السمع لهم والطاعة أيضا خلافا لمن رمانا من الحمقى بأننا نسمع فقط ونطيع للعالمانيين، بل نحن والله الحمد نعرف للحاكم المسلم قدره وما أمرنا به تجاهه أيا كان فأهل السنة أسعد الناس بالشريعة فهنيئا لقوم بنوا دينهم على الأهواء ما وقعوا فيه من تناقض ولا زال ينتظرهم ما ينتظرهم ولا نملك إلا أن نقول اللهم اهد قلوبهم وراحمنا وإياهم.

وحتى لا يقع التطويل بفروع ليست في الورقات أصلية، وتفصيل محلها الكتب المنهجية، آثرت أن أقصر على هذه المقدمة، فإن في أثنائها ما لو طرح؛ لم تكفه مجلدات؛ فضلا عن ورقات، فدونك أقوال العلماء واضحة جلية، لا لبس فيها ولا

تقيّة،- أغلبها منقول -ليهنأ بها كل طالب للحق صادق، ويضنى بها كل ذي باطل زاهق:

1-الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة 44:قال " :من مجد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق» . "سلسلة الأحاديث الصحيحة «للألباني (6/114)

وقال طاووس عن ابن عباس- أيضاً - في قوله :﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ قال :ليس بالكفر الذي يذهبون إليه» . "سلسلة الأحاديث الصحيحة «للألباني(6/114)

وفي لفظ " :كفر لا ينقل عن الملة . "وفي آخر " :كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق» . "سلسلة الأحاديث الصحيحة «للألباني(6/114)

وفي ثالث " :هو به كفره، وليس كمن كفر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله . "أخرجه المروزي في « تعظيم قدر الصلاة (2/521/570) «وإسناده صحيح .

(العلماء الأعلام الذين صرحوا بصحة تفسير ابن عباس واحتجوا به):

الحاكم في المستدرک(2/393) ، ووافقه الذهبي، الحافظ ابن كثير في تفسيره (2/64)قال :صحيح على شرط الشيخين، الإمام القدوة محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة(2/520) ، الإمام أبو المظفر السمعاني في تفسيره(2/42) ، الإمام البغوي في معالم التنزيل(3/61) ، الإمام أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن

(2/624)، الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (6/190) ، الإمام البقاعي في نظم الدرر (2/460) ، الإمام الواحدي في الوسيط (2/191) ، العلامة صديق حسن خان في نيل المرام (2/472) ، العلامة محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان (2/101) ، العلامة أبو عبيد القاسم بن سلام في الإيمان (ص 45) ، العلامة أبو حيان في البحر المحيط (3/492) ، الإمام ابن بطة في الإبانة (2/723) ، الإمام ابن عبد البر في التمهيد (4/237) ، العلامة الخازن في تفسيره (1/310) ، العلامة السعدي في تفسيره (2/296) ، شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (7/312)، العلامة ابن القيم الجوزية في مدارج السالكين (1/335) ، محدث العصر العلامة الألباني في " الصحيحة. (6/109) "

2-إمام أهل السنة والجماعة :أحمد بن حنبل،) المتوفى سنة:(241:

قال إسماعيل بن سعد في "سؤالات ابن هاني": (2/192) "سألت أحمد: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، قلت: فما هذا الكفر؟ قال: "كفر لا يخرج من الملة."

وسأله أبو داود السجستاني في سؤالاته) ص (114 عن هذه الآية؛ فأجابه بقول طاووس وعطاء المتقدمين.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى (7/254) "، وتلميذه ابن القيم في "حكم تارك الصلاة) " ص: (59-60 أن الإمام أحمد- رحمه الله -سئل عن الكفر المذكور في آية الحكم؛ فقال: "كفر لا ينقل عن الملة؛ مثل الإيمان بعضه دون بعض، فكذلك الكفر، حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه."

3-الإمام محمد بن نصر المروزي،) المتوفى سنة:(294:

قال في " تعظيم قدر الصلاة: (2/520) "ولنا في هذا قدوة بمن روى عنهم من أصحاب رسول الله والتابعين؛ إذ جعلوا للكفر فروعاً دون أصله لا تنقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما ثبتوا للإيمان من جهة العمل فرعاً للأصل، لا ينقل تركه عن ملة الإسلام، من ذلك قول ابن عباس في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

وقال (2/523) معقباً على أثر عطاء: "كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق: "وقد صدق عطاء؛ قد يسمى الكافر ظالماً، ويسمى العاصي من المسلمين ظالماً، فظلم ينقل عن ملة الإسلام وظلم لا ينقل."

4-شيخ المفسرين: ابن جرير الطبري، المتوفى سنة: (310):

قال في " جامع البيان: (6/166) "وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب: قول من قال: نزلت هذه الآيات في كفار أهل الكتاب، لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات ففهم نزلت، وهم المعنيون بها، وهذه الآيات سياق الخبر عنهم، فكونها خبراً عنهم أولى .

فإن قال قائل: فإن الله تعالى قد عم بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بما أنزل الله، فكيف جعلته خاصاً؟ !

قيل: إن الله تعالى عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا بحكم الله الذي حكم به في كتابه جاحدين، فأخبر عنهم أنهم بتركهم الحكم - على سبيل ما تركوه - كفرون، وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به، هو بالله كافر؛ كما قال ابن عباس.

5-الإمام ابن بطة العكبري،) المتوفى سنة:(387:

ذكر في " الإبانة " : (2/723) "باب ذكر الذنوب التي تصير بصاحبها إلى كفر غير خارج به من الملة"، وذكر في هذا الباب :الحكم بغير ما أنزل الله، وأورد آثار الصحابة والتابعين على أنه كفر أصغر غير ناقل من الملة."

6-الإمام ابن عبد البر،) المتوفى سنة:(463 :

قال في " التمهيد " : (5/74) "وأجمع العلماء على أن الجور في الحكم من الكبائر لمن تعتمد ذلك علما به، رويت في ذلك آثار شديدة عن السلف، وقال الله عز وجل : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿الظَّالِمُونَ﴾، ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ نزلت في أهل الكتاب، قال حذيفة وابن عباس :وهي عامة فينا، قالوا ليس بكفر ينقل عن الملة؛ إذا فعل ذلك رجل من أهل هذه الأمة حتى يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، روي هذا المعنى عن جماعة من العلماء بتأويل القرآن، منهم ابن عباس وطاووس وعطاء."

7-الإمام السمعاني،) المتوفى سنة:(510:

قال في تفسيره للآية " : (2/42) واعلم أن الخوارج يستدلون بهذه الآية، ويقولون : من لم يحكم بما أنزل الله؛ فهو كافر، وأهل السنة قالوا :لا يكفر بترك الحكم."

8-الإمام ابن الجوزي،) المتوفى سنة:(597 :

قال في " زاد المسير " : (2/366) "وفصل الخطاب :أن من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً له، وهو يعلم أن الله أنزله؛ كما فعلت اليهود؛ فهو كافر، ومن لم يحكم به ميلاً إلى الهوى من غير جحود؛ فهو ظالم فاسق، وقد روى علي بن أبي طلحة عن

ابن عباس أنه قال: من حمد ما أنزل الله؛ فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم به؛ فهو ظالم فاسق."

9-الإمام ابن العربي، المتوفى سنة: (543):

قال رحمه الله في "أحكام القرآن": (2/624) "وهذا يختلف: إن حكم بما عنده على أنه من عند الله، فهو تبديل له يوجب الكفر، وإن حكم به هوى ومعصية؛ فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين."

10-الإمام القرطبي، المتوفى سنة: (671):

وقال في "المفهم": (5/117) "وقوله ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ يحتج بظاهره من يكفر بالذنوب، وهم الخوارج!، ولا حجة لهم فيه؛ لأن هذه الآيات نزلت في اليهود المحرفين كلام الله تعالى، كما جاء في الحديث، وهم كفار، فيشاركونهم في حكمها من يشاركونهم في سبب النزول .

وبيان هذا: أن المسلم إذا علم حكم الله تعالى في قضية قطعاً ثم لم يحكم به، فإن كان عن حمد كان كافراً، لا يختلف في هذا، وإن كان لا عن حمد كان عاصياً مرتكب كبيرة، لأنه مصدق بأصل ذلك الحكم، وعالم بوجوب تنفيذه عليه، لكنه عصى بترك العمل به، وهذا في كل ما يُعلم من ضرورة الشرع حكمه؛ كالصلاة وغيرها من القواعد المعلومة، وهذا مذهب أهل السنة."

11-شيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفى سنة: (728):

قال في "مجموع الفتاوى": (3/267) "والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحرام المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء، وفي مثل

هذا نزل قوله على أحد القولين: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾
[المائدة:44؛ أي: المستحل للحكم بغير ما أنزل الله].

وقال في منهاج السنة: (5/130) قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾
[النساء:65؛ فمن لم يلتزم بتحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم؛ فقد أقسم الله بنفسه
أنه لا يؤمن، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله باطناً وظاهراً، لكن عصى واتبع
هواه؛ فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة. وهذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاية
الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله، ثم يزعمون أن اعتقادهم هو حكم الله. وقد
تكلم الناس بما يطول ذكره هنا، وما ذكرته يدل عليه سياق الآية.

وقال في "مجموع الفتاوى": (7/312) "وإذا كان من قول السلف: إن الإنسان
يكون فيه إيمان ونفاق، فكذلك في قولهم: إنه يكون فيه إيمان وكفر (ليس هو
الكفر الذي ينقل عن الملة؛ كما قال ابن عباس وأصحابه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ
يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ قالوا: كفروا كفراً لا ينقل عن الملة، وقد
اتبعهم على ذلك أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة."

-12 الإمام ابن قيم الجوزية، المتوفى سنة: (751):

قال في "مدارج السالكين": (1/336) "والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله
يتناول الكافرين: الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما
أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانياً، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة؛

فهذا كفر أصغر . وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مُخَيَّر فيه، مع تيقُّنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر . إن جمَّله وأخطأه، فهذا مخطئ، له حكم المخطئين .

وقال في " الصلاة وحكم تاركها) "ص" : (72 وههنا أصل آخر، وهو الكفر نوعان : كفر عمل . وكفر جحود وعناد . فكفر الجحود : أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً؛ من أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه . وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه . وأما كفر العمل : فينقسم إلى ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده : فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبيِّ، وسبه؛ يضاد الإيمان . وأما الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك الصلاة؛ فهو من الكفر العملي قطعاً .

13-الحافظ ابن كثير، المتوفى سنة:774:

قال رحمه الله في " تفسير القرآن العظيم : (2/61) ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ لأنهم جحدوا حكم الله قصداً منهم وعناداً وعمداً، وقال ههنا : (فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) لأنهم لم ينصفوا المظلوم من الظالم في الأمر الذي أمر الله بالعدل والتسوية بين الجميع فيه، فخالفوا وظلموا وتعدوا .

14-الإمام الشاطبي، المتوفى سنة:790:

قال في " الموافقات " : (4/39) "هذه الآية والآيتان بعدها نزلت في الكفار، ومن غير حكم الله من اليهود، وليس في أهل الإسلام منها شيء؛ لأن المسلم - وإن ارتكب كبيرة - لا يقال له :كافر."

15-الإمام ابن أبي العز الحنفي، المتوفى سنة:791 :

قال في " شرح الطحاوية) " ص : (323 وهنا أمر يجب أن يتفطن له، وهو :أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصية :كبيرة أو صغيرة، ويكون كفراً :أما مجازاً؛ وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين .وذلك بحسب حال الحاكم :فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا أكبر .وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة؛ فهذا عاص، ويسمى كافراً كفراً مجازياً، أو كفراً أصغر .وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه؛ فهذا مخطئ، له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور .

16-الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: 852 :

قال في " فتح الباري " : (13/120) "إن الآيات، وإن كان سببها أهل الكتاب، لكن عمومها يتناول غيرهم، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة :أن مرتكب المعصية لا يسمى :كافراً، ولا يسمى - أيضاً - ظالماً؛ لأن الظلم قد فُسر بالشرك، بقيت الصفة الثالثة"؛ يعني الفسق.

17-العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، المتوفى سنة: 1293 :

قال في " منهاج التأسيس) " ص : (71 وإنما يحرم إذا كان المستند إلى الشريعة باطلة تخالف الكتاب والسنة، كأحكام اليونان والإفرنج والتتر، وقوانينهم التي مصدرها آراؤهم وأهوائهم، وكذلك البادية وعاداتهم الجارية ... فمن استحل الحكم بهذا في الدماء أو غيرها؛ فهو كافر، قال تعالى :﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ... وهذه الآية ذكر فيها بعض المفسرين :أن الكفر المراد هنا :كفر دون

الكفر الأكبر؛ لأنهم فهموا أنها تتناول من حكم بغير ما أنزل الله، وهو غير مستحل لذلك، لكنهم لا ينازعون في عمومها للمستحل، وأن كفره مخرج عن الملة."

18-العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (المتوفى سنة: 1307):

قال في "تيسير الكريم الرحمن": (2/296-297) "فالحكم بغير ما أنزل الله من أعمال أهل الكفر، وقد يكون كفرٌ ينقل عن الملة، وذلك إذا اعتقد حله وجوازه، وقد يكون كبيرة من كبائر الذنوب، ومن أعمال الكفر قد استحق من فعله العذاب الشديد .. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ قال ابن عباس: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق، فهو ظلم أكبر عند استحلاله، وعظيمة كبيرة عند فعله غير مستحل له."

19-العلامة صديق حسن خان القنوجي، (المتوفى سنة: 1307):

قال في "الدين الخالص": (3/305) "الآية الكريمة الشريفة تنادي عليهم بالكفر، وتتناول كل من لم يحكم بما أنزل الله، ألهم إلا أن يكون الإكراه لهم عذراً في ذلك، أو يعتبر الاستخفاف أو الاستحلال؛ لأن هذه القيود إذا لم تعتبر فيهم، لا يكون أحد منهم ناجياً من الكفر والنار أبداً."

20-سماحة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، (المتوفى سنة: 1389):

قال في "مجموع الفتاوى" (1/80) "له": وكذلك تحقيق معنى محمد رسول الله: من تحكيم شريعته، والتقيد بها، ونبذ ما خالفها من القوانين والأوضاع وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي من حكم بها] يعني القوانين الوضعية [أو

حَكَمَ إِلَيْهَا؛ مَعْتَقِدًا صَحَّةَ ذَلِكَ وَجَوَازَهُ؛ فَهُوَ كَافِرُ الْكُفْرِ النَّاقِلِ عَنِ الْمِلَّةِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِدُونِ اعْتِقَادِ ذَلِكَ وَجَوَازِهِ؛ فَهُوَ كَافِرُ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ الَّذِي لَا يَنْقَلُ عَنِ الْمِلَّةِ^(١)."

21-العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، (المتوفى سنة: 1393):

قال في "أضواء البيان": (2/104) "واعلم: أن تحرير المقال في هذا البحث: أن الكفر والظلم والفسق، كل واحد منها أطلق في الشرع مراداً به المعصية تارة، والكفر المخرج من الملة أخرى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ معارضاً للرسول، وإبطالاً لأحكام الله؛ فظلمه وفسقه وكفره كلها مخرج من الملة. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ معتقداً أنه مرتكب حراماً، فاعل قبيحاً، فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج من الملة."

22-سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (المتوفى سنة:

1420):

سئل عن حكم من حكم بغير ما أنزل الله فقال: من حكم بغير ما أنزل الله فلا يخرج عن أربعة أنواع:

- من قال أنا أحكم بهذا لأنه أفضل من الشريعة الإسلامية فهو كافر كفراً أكبر .
- ومن قال أنا أحكم بهذا لأنه مثل الشريعة الإسلامية، فالحكم بهذا جائز وبالشريعة جائز، فهو كافر كفراً أكبر .
- من قال أنا أحكم بهذا، والحكم بالشريعة الإسلامية أفضل لكن الحكم بغير ما أنزل الله جائز . فهو كافر كفراً أكبر .
- ومن قال أنا أحكم بهذا وهو يعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز ويقول الحكم بالشريعة الإسلامية أفضل ولا يجوز الحكم بغيرها

ولكنه متساهل أو يفعل هذا لأمر صادر من حكامه فهو كافر كفرا أصغر
لا يخرج من الملة ويعتبر من أكبر الكبائر .من كتيب قضية التكفير بين أهل
السنة وفرق الضلال ص.72

وسئل أيضا: هل يعتبر الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله كفارا، وإذا قلنا: إنهم
مسلمون، فماذا نقول عن قوله تعالى: وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْكَافِرُونَ؟

الجواب: الحكام بغير ما أنزل الله أقسام تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم وأعمالهم،
فمن حكم بغير ما أنزل الله يرى أن ذلك أحسن من شرع الله فهو كافر عند جميع
المسلمين، وهكذا من يحكم القوانين الوضعية بدلا من شرع الله ويرى أن ذلك جائز
ولو قال: إن تحكيم الشريعة أفضل فهو كافر لكونه استحل ما حرم الله.

أما من حكم بغير ما أنزل الله اتباعا للهوى أو لرشوة أو لعداوة بينه وبين المحكوم
عليه أو لأسباب أخرى وهو يعلم أنه عاص لله بذلك، وأن الواجب عليه تحكيم
شرع الله فهذا يعتبر من أهل المعاصي والكبائر ويعتبر قد أتى كفرا أصغر وظلما
وفسقا أصغر كما جاء هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن طاووس
وجماعة من السلف الصالح وهو المعروف عند أهل العلم، والله ولي التوفيق .(من
موقع الشيخ .

وقال أيضا - رحمه الله): فمن حكم بغير ما أنزل الله مستبيحا لذلك كفر فمن
استباح الزنا يكفر واستباح اللواط يكفر قال إنه حلال أو قال إن الصلاة لا تجب
أو صيام رمضان لا يجب يكون كافرا بجحده ما أوجب الله أو استحلال ما حرم
الله هكذا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله وأن يجوز الحكم بغير ما أنزل الله
يكون كافرا أما لو حكم بغير استحلال حكم بغير ما أنزل الله إما لشهوة لهوى أو

لرشوة فهذا يكون معصية كفر أصغر يكون كفر أصغر كما قال ابن عباس والسلف (من شريط الرحلة العلمية إلى علماء المملكة العربية السعودية).

سئل في بعض المناقشات: ترون أن هذه المسألة- سماحتكم -يعني اجتهادية؟

فقال الشيخ ابن باز: والله أنا هذا الذي اعتقده من النصوص يعني من كلام أهل العلم فيما يتعلق في الفرق بين أهل السنة والخوارج والمعتزلة، خصوصا الخوارج، أن فعل المعصية ليس بكفر إلا إذا استحلّه أو دافع عن دونها بالقتال.

فقال أحد الحضور: سماحة الشيخ أقول- أحسن الله إليكم -إذا كُتِبوا وطُلبوا بالشرعية فلم يرجعوا يحكم بكفرهم؟

فقال الشيخ ابن باز: إذا قاتلوا بس ، أما إذا ما قاتلوا دونها لا .

فقال السائل: إذا طُلبوا بهذا .

فقال ابن باز: إذا طلبت زيدا فقلت له زك فعيّا يزكي [يعني رفض يزكي [عليك [..... كلمة لم أعرفها والظاهر أنها بمعنى الإلزام [بالزكاة ولو بالضرب، أما إذا قاتل دونها يكفر.

فقال السائل: لكن الذي سيطلب ضعيف وقد يقاتل .

فقال ابن باز: نولو، ما يكفر إلا بهذا، مادام أنه مجرد منع يعزر، وتؤخذ منه مع القدرة، ومع عدم القدرة يقاتل إن كان للدولة القدرة على القتال تقاتله .

فقال السائل: لا، من طلب بالحكم بشرع الله فأبى؟

فقال ابن باز: يقاتل، فإن قاتل كفر، وإن لم يقاتل لم يكفر يكون حكمه حكم العصاة .

ونشرت جريدة الشرق الأوسط في عددها (6156) بتاريخ 12/5/1416 مقالة قال فيها: "اطلعت على الجواب المفيد القيم الذي تفضل به صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - وفقه الله - المنشور في جريدة "الشرق الأوسط" وصحيفة "المسلمون" الذي أجاب به فضيلته من سألته عن تكفير من حكم بغير ما أنزل الله - من غير تفصيل - ، فألفيتها كلمة قيمة قد أصاب فيه الحق، وسلك فيها سبيل المؤمنين، وأوضح - وفقه الله - أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله - بمجرد الفعل - من دون أن يعلم أنه استحلّ ذلك بقلبه، واحتج بما جاء في ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره من سلف الأمة.

ولا شك أن ما ذكره في جوابه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿...الظَّالِمُونَ﴾، ﴿...الْفَاسِقُونَ﴾، هو الصواب، وقد أوضح - وفقه الله - أن الكفر كفران: أكبر وأصغر، كما أن الظلم ظلمان، وهكذا الفسق فسقان: أكبر وأصغر، فمن استحل الحكم بغير ما أنزل الله أو الزنا أو الربا أو غيرها من المحرمات المجمع على تحريمها فقد كفر كفراً أكبر، ومن فعلها بدون استحلال كان كفره كفراً أصغر وظلمه ظلماً أصغر وهكذا فسقه

23-محدث العصر العلامة محمد بن ناصر الدين الألباني، المتوفى سنة: (1420):

قال في "التحذير من فتنة التكفير" ص ... : (56) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ فما المراد بالكفر فيها؟ هل هو الخروج عن الملة؟ أو أنه غير ذلك؟، فأقول: لا بد من الدقة في فهم الآية؛ فإنها قد تعني الكفر العملي؛ وهو الخروج بالأعمال عن بعض أحكام الإسلام. ويساعدنا في هذا الفهم خبر الأمة، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، الذي أجمع المسلمون جميعاً -

إلا من كان من الفرق الضالة - على أنه إمام فريد في التفسير. فكأنه طرق سمعه -يومئذ - ما نسمعه اليوم تماماً من أن هناك أناساً يفهمون هذه الآية فهماً سطحياً، من غير تفصيل، فقال رضي الله عنه " ليس الكفر الذي تذهبون إليه"، و:"أنه ليس كفراً ينقل عن الملة"، و:"هو كفر دون كفر"، ولعله يعني بذلك الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ثم كان من عواقب ذلك أنهم سفكوا دماء المؤمنين، وفعلوا فيهم ما لم يفعلوا بالمشركين، فقال: ليس الأمر كما قالوا! أو كما ظنوا! إنما هو: كفر دون كفرو لعله كان يعني بذلك الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين ثم كان من عواقب ذلك أنهم سفكوا دماء المؤمنين وفعلوا فيهم ما لم يفعلوا بالمشركين، فقال: ليس الأمر كما قالوا، أو كما ظنوا، وإنما هو كفر دون كفر، هذا الجواب المختصر الواضح من ترجمان القرآن في تفسير هذه الآية هو الذي لا يمكن أن يفهم سواه من النصوص التي ألحت إليها آفا في مطلع كلمتي هذه، أن كلمة الكفر ذكرت في كثير من النصوص مع ذلك تلك النصوص لا يمكن أن تفسر بهذا التفسير الذي فسروا به الآية أو لفظ الكفر الذي جاء في تلك النصوص لا يمكن أن يفسر بأنه يساوي الخروج من الملة، فمن ذلك مثلاً الحديث المعروف في الصحيحين من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله) سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (قتاله كفر عندي هو تفنن في الأسلوب العربي في التعبير لأنه لو قال قائل سباب المسلم وقتاله فسوق يكون كلاماً صحيحاً لأن الفسق هو المعصية وهو الخروج عن الطاعة لكن الرسول - عليه السلام - باعتباره أفصح من نطق بالضاد قال): سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (ترى هل يجوز لنا أن نفسر الفقرة الأولى من هذا الحديث): سباب المسلم فسوق (بالفسق المذكور في اللفظ الثاني أو الثالث في الآية السابقة): ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون (فأولئك هم الفاسقون و سباب المسلم فسوق نقول قد

يكون الفسق أيضا مرادفا للكفر الذي هو بمعنى الخروج عن الملة وقد يكون الفسق مرادفا للكفر الذي لا يعني الخروج عن الملة وإنما يعني ما قاله ترجمان القرآن إنه كفر دون كفر ، وهذا الحديث يؤكد أن الكفر قد يكون بهذا المعنى ، لماذا ؟ لأن الله- عز وجل -ذكر في القرآن الكريم الآية المعروفة (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله (إذاً قد ذكر هنا ربنا عز وجل الفرقة الباغية التي تقاتل الفرقة الناجية الفرقة المحقة المؤمنة، ومع ذلك فما حكم عليها بالكفر مع أن الحديث يقول) :وقتاله كفر (إذاً قتاله كفر أي دون كفر كما قال ابن عباس في تفسير الآية السابقة فقتال المسلم للمسلم بغي واعتداء، وفسق وكفر، ولكن هذا يعني أن الكفر قد يكون كفرا عمليا ، وقد يكون كفرا اعتقاديا، من هنا جاء هذا التفصيل الدقيق الذي تولى بيانه وشرحه الإمام بحق شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله -ومن بعده تلميذه البار ابن قيم الجوزية ، حيث أن لهم الفضل في الدندنة حول تقسيم الكفر إلى ذلك التقسيم الذي رفع رايته ترجمان القرآن بتلك الكلمة الجامعة الموجزة .فابن تيمية- رحمه الله -وتلميذه وصاحبه ابن قيم الجوزية يفرقون أو يندنون دائما بضرورة التفريق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي، وإلا وقع المسلم من حيث لا يدرى في فتنة الخروج عن جماعة المسلمين التي وقع فيها الخوارج قديما وبعض أذئابهم حديثا، فإذاً قوله) : وقتاله كفر (لا يعني الخروج عن الملة، وأحاديث كثيرة وكثيرة جدا لو جمعها المتبع لخرج منها رسالة نافعة في الحقيقة، فيها حجة دامغة لأئلك الذين يقفون عند الآية السابقة ويلتزمون فقط تفسيرها بالكفر الاعتقادي، بينما هناك نصوص كثيرة وكثيرة جدا التي فيها لفظة الكفر ولا يُعنى أنها تعني الخروج عن الملة فحسبنا الآن هذا الحديث لأنه دليل قاطع على أن قتال المسلم لأخيه المسلم هو كفر بالمعنى الكفر العملي وليس الكفر الاعتقادي، فإذا عدنا إلى جماعة

التكفير وإطلاقهم الكفر على الحكام وعلى من يعيشون تحت رايته، وبالأولى الذين يعيشون تحت إمرتهم وتوظيفهم ، فوجهة نظرهم هي الرجوع إلى أن هؤلاء ارتكبوا المعاصي فكفروا بذلك.

من جملة الأمور التي يذكرني بها سؤال الأخ إبراهيم السائل أنفا أنني سمعت من بعض أولئك الذين كانوا من جماعة التكفير ثم هدامهم الله- عز وجل -قلنا لهم ها أنتم كفرتم بعض الحكام فما بالكم تكفرون مثلا :أئمة المساجد ، خطباء المساجد، مؤذني المساجد، خدمة المساجد، ما بالكم تكفرون أساتذة العلم الشرعي في المدارس الثانوية مثلا أو الجامعات؟ قال الجواب لأن هؤلاء رضوا بحكم هؤلاء الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله يا جماعة هذا الرضى إن كان رضى قلبيا بالحكم بغير ما أنزل الله حينئذ ينقلب الكفر العملي إلى كفر اعتقادي فأني حاكم يحكم بغير ما أنزل الله وهو يرى أن هذا الحكم هو الحكم اللائق بتبنيه في هذا العصر وأنه لا يليق تبني الحكم الشرعي المنصوص في الكتاب والسنة لا شك أن هذا يكون كفره كفر اعتقاديا وليس كفرا عمليا ومن رضى بمثل هذا الحكم أيضا فيلحق به، فأنتم أولا لا تستطيعون أن تحكموا على كل حاكم يحكم ببعض القوانين الغريبة الكافرة أو بكثير منها أنه لو سئل لأجاب بأن الحكم بهذه القوانين هو اللازم في العصر الحاضر وأنه لا يجوز الحكم بالإسلام لو سئلوا لا يستطيعون أن تقولوا بأنهم سيجيبون بأن الحكم بما أنزل الله اليوم لا يليق وإلا صاروا كفارا دون شك ولا ريب فإذا نزلنا إلى المحكومين وفيهم العلماء وفيهم الصالحون و...و إلى آخره كيف أنتم بمجرد أن ترونهم يعيشون تحت حكم يشملهم كما يشملكم أنتم تماما لكنكم تعلنون أنهم كفار وهؤلاء لا يعلنون أنهم كفار بمعنى مرتدين لكنهم يقولون أن الحكم بما أنزل

الله هو الواجب وأن مخالفة الحكم الشرعي بمجرد العمل هذا لا يستلزم الحكم على هذا العامل بأنه مرتد عن دينه.

من جملة المناقشات التي توضح خطأهم وضلالهم: قلنا لهم متى يحكم على المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وقد يصلي كثيرا أو قليلا متى يحكم بأنه ارتد عن دينه؟ يكفي مرة واحدة وإلا يجب أن يعلن سواء بلسان حاله أو بلسان قاله إنه مرتد عن الدين؟ كانوا كما يقال لا يحIRON جوابا لا يدرون الجواب فأضطر إلى أن أضرب لهم المثل التالي، أقول: قاض يحكم بالشرع هكذا عادته ونظامه، لكنه في حكومة واحدة زلت به القدم فحكم بخلاف الشرع أي أعطى الحق للظالم وحرمه المظلوم هل هذا حكم بغير ما أنزل الله أم لا؟ حكم بغير ما أنزل الله .

هل تقولون بأنه كفر بمعنى الكفر عندهم يعني كفر ردة؟ قالوا: لا. قلنا لم وهو خالف الحكم بالشرع قال لأن هذا صدر منه ذلك مرة واحدة. قلنا حسن .

صدر نفس الحكم مرة ثانية أو حكم آخر لكن خالف فيه الشرع أيضا فهل كفر؟ أخذت أكرر عليهم ثلاثة مرات أربع مرات .

متى تقول إنه كفر؟ لا تستطيع أن تضع حدا بتعداد أحكامه التي خالف فيها الشرع. تستطيع العكس تماما إذا علمت منه أنه في الحكم الأول استحسنه واستقبح الحكم الشرعي أن تحكم عليه بالردة وعلى العكس من ذلك لو رأيت منه عشرات الحكومات في قضايا متعددة خالف فيها الشرع لكن قلت له يا شيخ أنت حكمت بغير ما أنزل الله عز وجل فلما ذلك؟ والله خفت خشيت على نفسي أو ارتشيت مثلا- وهذا أسوء من الأول بكثير -إلى أخره، مع ذلك لا تستطيع أن تقول

بكفره حتى يعلن يعرب عن كفره المضمور في قلبه أنه لا يرى الحكم بما أنزل الله حينئذ فقط تستطيع أن تقول بأنه كافر كفر ردة .

إذاً وخلاصة الكلام الآن أنه لا بد من معرفة أن الكفر كالفسق والظلم ينقسم إلى قسمين :كفر ظلم فسق يخرج عن الملة، وكل ذلك يعود إلى الاستحلال القلبي، وخلاف ذلك يعود إلى الاستحلال العملي فكل العصاة وبخاصة ما فشا في هذا الزمان من استحلال الربا كل هذا كفر عملي فلا يجوز لنا أن نكفر هؤلاء العصاة لمجرد ارتكابهم المعصية واستحلالهم إياها عمليا إلا إذا بدر منهم أو بدا لنا منهم ما يكشف لنا عما في قرارة نفوسهم أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله- عقيدة- فإذا عرفنا أنهم وقعوا في هذه المخالفة القلبية حكمنا حينئذ أنهم كفروا كفر ردة أما إذا لم نعلم بذلك فلا سبيل لنا إلى الحكم بكفرهم لأننا نخشى أن نقع في وعيد قوله عليه الصلاة والسلام) :من كفر مسلما فقد باء به أحدهما (والأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة وكثيرة جدا.

نذكر بهذه المناسبة بقصة ذلك الصحابي الذي بارز مشركا فلما رأى المشرك أنه صار تحت ضربة سيف المسلم الصحابي قال : أشهد أن لا إله إلا الله فما بالها الصحابي وقتله فلما بلغ خبره النبي أنكر عليه ذلك أشد الإنكار كما تعلمون فاعتذر الرجل بأنه ما قالها إلا خوفا من القتل فكان جوابه هلا شققت عن قلبه؟

إذاً الكفر الاعتقادي ليس له علاقة بالعمل ، له علاقة بالقلب ونحن لا نستطيع أن نقول نعلم ما في قلب الفاسق الفاجر السارق الزاني المرايى إلى آخره إلا إذا عبّر عما في قلبه بلسانه ، أما عمله فعمله ينبئ أنه خالف الشرع مخالفة عملية .

فنحن نقول :إنك خالفت، وإنك فسقت، وفجرت، لكن ما نقول :إنك كفرت،
وارتددت عن دينك، حتى يظهر منه شيء يكون لنا عذر عند الله عز وجل أن
نحكم بردته، وبالتالي يأتي الحكم المعروف في الإسلام ألا وهو قوله عليه الصلاة
والسلام) :من بدل دينه فاقتلوه.(...

24-فقيه الزمان العلامة محمد بن صالح العثيمين،) المتوفى سنة: (1421 :

سُئِلَ في شريط " التحرير في مسألة التكفير " بتاريخ (22/4/1420) سؤالاً مفاده:
إذا ألزم الحاكم الناس بشريعة مخالفة للكتاب والسنة مع اعترافه بأن الحق ما في
الكتاب والسنة لكنه يرى إلزام الناس بهذا الشريعة شهوة أو لاعتبارات أخرى،
هل يكون بفعله هذا كافراً أم لا بد أن يُنظر في اعتقاده في هذه المسألة؟

فأجاب ... " :أما في ما يتعلق بالحكم بغير ما أنزل الله؛ فهو كما في كتابه العزيز،
ينقسم إلى ثلاثة أقسام :كفر، وظلم، وفسق، على حسب الأسباب التي بُني عليها
هذا الحكم، فإذا كان الرجل يحكم بغير ما أنزل الله تبعاً لهواه مع علمه أن بأن الحق
فيما قضى الله به ؛ فهذا لا يكفر لكنه بين فاسق وظالم، وأما إذا كان يشرع حكماً
عاماً تمشي عليه الأمة يرى أن ذلك من المصلحة وقد لبس عليه فلا يكفر أيضاً،
لأن كثيراً من الحكام عندهم جهل بعلم الشريعة ويتصل بمن لا يعرف الحكم الشرعي،
وهم يرونه عالماً كبيراً، فيحصل بذلك مخالفة، وإذا كان يعلم الشرع ولكنه حكم بهذا
أو شرع هذا وجعله دستوراً يمشي الناس عليه؛ نعتقد أنه ظالم في ذلك وللحق
الذي جاء في الكتاب والسنة أننا لا نستطيع أن نكفر هذا، وإنما نكفر من يرى أن
الحكم بغير ما أنزل الله أولى أن يكون الناس عليه، أو مثل حكم الله عز وجل فإن

هذا كافر لأنه يكذب بقول الله تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ وقوله تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ .

25-اللجنة الدائمة للبحوث العلمية، والإفتاء في السعودية:

الفتوى رقم : (6310) س : ما حكم من يتحاكم إلى القوانين الوضعية، وهو يعلم بطلانها، فلا يجارها، ولا يعمل على إزالتها؟

ج : الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله، وآله وصحبه؛ وبعد:

الواجب التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله عند الاختلاف، قال تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، وقال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ . والتحاكم يكون إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة الرسول ، فإن لم يكن يتحاكم إليها مستحلاً التحاكم إلى غيرها من القوانين الوضعية بدافع طمع في مال أو منصب؛ فهو مرتكب معصية، وفاسق فسقاً دون فسق، ولا يخرج من دائرة الإيمان."

السؤال الحادي عشر من الفتوى رقم: 5741

س : من لم يحكم بما أنزل الله، هل هو مسلم أم كافر كفراً أكبر وتقبل منه أعماله ؟

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه .. وبعد:

ج : قال تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (وقال تعالى) : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (وقال تعالى) : ومن لم يحكم بما أنزل الله

فأولئك هم الفاسقون (لكن إن استحل ذلك واعتقده جائزاً فهو كفر أكبر وظلم أكبر وفسق أكبر يخرج من الملة، أما إن فعل ذلك من أجل الرشوة أو مقصد آخر وهو يعتقد تحريم ذلك فإنه آثم يعتبر كافراً كفراً أصغر وظالماً ظالماً أصغر وفاسقاً فسقاً أصغر لا يخرج من الملة كما أوضح ذلك أهل العلم في تفسير الآيات المذكورة. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

26- العلامة الشيخ عبد المحسن العباد البدر – حفظه الله:

سُئل في المسجد النبوي في درس شرح سنن أبي داود بتاريخ: 16/11/1420 : هل استبدال الشريعة الإسلامية بالقوانين الوضعية كفر في ذاته؟ أم يحتاج إلى الاستحلال القلبي والاعتقاد بجواز ذلك؟ وهل هناك فرق في الحكم مرة بغير ما أنزل الله، وجعل القوانين تشريعاً عاماً مع اعتقاد عدم جواز ذلك؟ فأجاب: "يبدو أنه لا فرق بين الحكم في مسألة، أو عشرة، أو مئة، أو ألف – أو أقل أو أكثر – لا فرق؛ ما دام الإنسان يعتبر نفسه أنه مخطئ، وأنه فعل أمراً منكراً، وأنه فعل معصية، وأنه خائف من الذنب، فهذا كفر دون كفر . وأما مع الاستحلال – ولو كان في مسألة واحدة، يستحل فيها الحكم بغير ما أنزل الله، يعتبر نفسه حلالاً؛ فإنه يكون كافراً."

27- فضيلة الشيخ صالح بن عبد الرحمن الأطرم – حفظه الله:

س 35 ما المراد بالحكم بغير ما أنزل الله وما حكم من حكم بغير ما أنزل الله؟

الجواب :الحكم بغير ما أنزل الله قد يراد به التعبد بغير ما أنزل الله فهذا شرك وكفر وبدعة، وقد يكون في الفروع فمن اعتقد جوازه بغير الشريعة فقد كفر وإن تساهل مع اعتقاد تحريمه فهذا كفر دون كفر، قال تعالى) :ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (وقال) :ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (من كتاب الأسئلة والأجوبة في العقيدة

ص35

وقال أيضا حفظه الله يقول السائل :قول الله تعالى) :فمن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (وغيرها من الآيات في الحاكمية، فكيف نفهم هذه الآية على ضوء أن توحيد الحاكمية هو من توحيد الربوبية؟

على كل حال أنا أشرت لذلك ولكن لأهمية الموضوع لا مانع أن أحاول التلخيص تلخيص هذا الموضوع .

أولا :أن قوله أن توحيد الحاكمية من توحيد الربوبية هذا على اصطلاح من رأى هذا المبدأ وإلا فتوحيد الربوبية موجود عند الذين لا يحكمون شيئا من شرع الله نهائيا.

ثانيا : أن توحيد الحاكمية ما عرف عند السلف الصالح بهذا اللفظ ما عرف بهذا اللفظ توحيد الحاكمية فمعناه إذا قلت توحيد الحاكمية و هذا خطر عظيم في خطر أن ينتقل التوحيد إلى المحكم شيئا فشيء وإن كان لا يحصل من بعض الناس فتوحيد الحاكمية معناه أنه يجب على المسلم أن يحكم شرع الله هذه بينتها وأشرت لها بلا شك ولا ريب ومن لم يحكم شرع الله فهو عاصي ما مدى هذه المعصية ؟

إن اعتقد أن غير شرع الله أحسن أو أن شرع الله قاصر فهذا كفر { أحكم الجاهلية يبنون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون } حطوا بالكم أيضا إذا جرت الحاكمية في عبادة الله فأراد أن يوزع عبادة الله بينه وبين خلقه هذا كفر لأننا سمعنا أن عبادة الله لا يصرف منها شيء لغير الله إذا ماذا بقي معنا ؟

بقي معنا التحكيم في حق المخلوقين بين المسلمين تحكيم الشرع في حقوق الخلق هذا الذي بقي معنا فإذا حصلت خصومة عند قاض من القضاة ورأى أن القانون في حق المخلوقين أحسن هذا كفر ما في كلام لكن لو تساهل به وهو يعتقد أنه حرام فهذا عند مذهب أهل السنة والجماعة ليس كافرا ومذهب المبتدعة فإنه كافر كمرتكب الزنا فالزاني وشارب المسكر والراشي والغاش والعاق لوالديه هذا يعتبر عاصي ومرتكب كبيرة من الكبائر ولا يكفر بذلك إلا إن استباح ما حرم الله فلو اعتقد استباحة الزنا ولو ما زنا يكون كافرا لو اعتقد حل المسكر ولو لم يشرب إن كافر فلنتنبه لهذه الأمور الدقيقة فإن هذا المأخذ وهذا المبدأ يجعل المعصية كفر هو مبدأ الخوارج الذين يقولون يكفر بأي معصية فلهذا لا يبقى مسلم الله أعلم لأن ما في مسلم معصوم من يستطيع أن يقول أن هناك مسلم معصوم غير محمد عليه الصلاة والسلام إذا مبدأ الخوارج مبدأ جهنمي ولهذا أخذوا منه مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه الخروج على من فعل معصية لأنه كافر هذا سبب مبدأهم فعلى المسلم أو الطالب أن يدرس أولا ولا يحكم ولا يتدخل بالتحليل أو التحريم أو التحكيم أو ما يسيء إلى المجتمع وليست الديانة والعلم أيه الأخوة بوجود العاطفة (...من شريط ركائز دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

28- الشيخ العلامة محدث الديار اليمنية مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله:

(أما مسألة التوصل إلى التكفير والحاكم لا يزال يصلي ويعترف بشعائر الإسلام فينبغي للمسلم أن يبتعد عن هذا، وقوله سبحانه وتعالى) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (يقول ابن عباس: هو كفر دون كفر، أو يحمل على ما إذا كان مستحلا. ...) من كتاب إجابة السائل على أهم المسائل ص 285

وقال أيضا - رحمه الله:

سؤال: ما الضابط في تكفير الحاكم علما بأنهم جميعا لا يحكمون بشرع الله؟

جواب: إذا أباح ما حرم الله وهو عالم وليس مكرها فإنه يكفر، ومع هذا فأكثرهم لا يجهل وكذلك ليس بمكره فالناس لم يكرهوه وقفلوا عليه الغرفة ألا يخرج منها، فإنه يستطيع أن يترك الحكم وينتقد نفسه من النار. فإذا حكم بغير ما أنزل الله وهو عالم غير مكره مستحلا كفر، والحكام يتفاوتون فنحن نقول الحق فلا نقول: إنهم سواء.

وأنا في التكفير لا أحب أن أقلد، أحب أن أعرف معلومات عن الشخص نفسه فممكن أن أقول: ضال أو زائع، أو عميل، لكن مسألة التكفير لا أحب أن أقلد فيها (من كتاب غارة الأشرطة (1/263)

وقال أيضا - رحمه الله: "وإذا حكم بغير ما أنزل الله فلا يحكم عيله بالكفر إلا بشروط:

- . أن لا يكون مكرها .
- . أن يكون عالما بهذا أنه ليس مما أنزل الله .
- 3- أن يرى أن هذا الحكم في الخيرية مثل حكم الله أو أحسن . "من كتاب المخرج من الفتنة ص 82

29- الشيخ العلامة ربيع بن هادي - حفظه الله:

سئل :ما هي الضوابط الشرعية في تكفير من يحكم بغير ما أنزل الله؟

فاجاب :الضوابط الشرعية تكلم عليها الكثير من العلماء ومحورها تفسير ابن عباس
- رضي الله عنه) - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)
فإن كان غير مستحل فهو قد وقع في الكفر لكنه كفر دون كفر.

وإن كان مستحلا فقد وقع في الكفر الأكبر الذي يخرج من دائرة الإسلام هذا
خلاصة ما يقوله العلماء في هذا الباب (من شريط الدرر السلفية في مشاهة
الرافضة القطبية.

30- فضيلة الشيخ صالح السحي - حفظه الله:

يقول السائل ما حكم من حَكَمَ القوانين الوضعية وهل فعله هذا يدل على أنه يعتقد
فضلها على الشرع أم يدخل فيه التفصيل ؟

باختصار أقول يدخل فيه التفصيل لأننا لسنا مأمورين عن التنقيب عن ما في
قلوب الناس فلهم نفس الأحوال التي تنطبق على من يطبق القانون الوضعي سواء
المقل منه أو المكثرتنطبق عليه التفصيل المعروف عند السلف وهو أنه إن كان
مستحلا أو يعتقد التسوية أو التفضيل في هذه الأحوال الثلاثة يكفر ويخرج من
الملة سواء حَكَمَ في قضية أو قضايا، وإن اعتقد أنه مخطئ وأنه مذنّب وأن حكم الله
أفضل ولكن غلب عليه هواه أو غلبته نفسه أو ظروف عصره فهو عاصي كسائر
العصاة كمن يفعل أي ذنب من الذنوب كمن يزني أو يشرب الخمر لا يعتبر أعظم
جرما من هؤلاء غهو واحد منهم واحد من هؤلاء العصاة وكذلك يكون عاصيا من
حكم بجهل وهو قادر على العلم ولكن أهمل وترك وحكم بجهل وغلبه الكسل
والسكون .

فلا بد من هذا التفصيل يعني ثلاث أحوال يكفر بها :

الأول :إذا اعتقد التفضيل.

الثاني :إذا اعتقد التسوية.

الثالث :إذا استحل يعني ما يعتقد التسوية لكن يقول هذا يجوز جائز شرعا.

أما إن كما قلت إن فعل وهو معترف بتقصيره وبأن حكم الله هو الذي يجب وهو المتعين وأن فعله هذا ذنب من الذنوب ومعصية من المعاصي وأن الواجب عليه التطبيق لكن غلبه هواه أو غلبته نفسه أو غلبه عصره أو غلبه منصبه أو نحو ذلك هذا كقاض سولت له نفسه وهو عالم بالشرعية لكن سولت له نفسه الميل مع أحد الخصوم هل نكفره بذلك ؟ لا .لا نكفره وإنما هو عاص مؤمن عاص.

قال السائل :بعض الناس يقول أسير على هذا التفصيل وأفصل هذا التفصيل ولكن في الذي يغير جميع شرع الله هذا ما غيره ما بدله إلا لأنه يرى النقص أو التفضيل ...

الجواب :ما نستطيع أن نلزمه بهذا إلا إذا صرح به.

السائل :حتى لو غير جميع شرع الله ؟

الجواب :والله ما نستطيع أن نلزمه بهذا ما نستطيع أن نلزمه بهذا إلا إذا قال تطبيق الشريعة لا يصلح أو اعتقد التسوية حتى لو اعتقد التسوية مو فقط يفضل المفضل ما فيه كلام لكن حتى لو قال يجوز هذا وذاك هذا يكفر .(من شريط أجوبة على أسئلة مهمة.

س: ما حكم المستبدل لشرع الله وحكم بالديساتير والقوانين الوضعية؟

هذا السؤال هو الحقيقة قد سبق مثله وهو الحكم بغير ما أنزل الله لكن هنا هو يقول: المستبدل لشرع الله) كلمة غير واضحة (من الديساتير الموجودة وأبدلوا بها الشريعة الإسلامية الكتاب والسنة وقالوا هذه هي الأفضل وهي الأولى وهي صالحة لهذا العصر فهؤلاء لا شك في كفرهم . وإذا اعتقدوا هذا أنه أفضل وأولى أو مساوي فلا شك في كفرهم لكن إذا حكموا بغير ما أنزل الله وهم يعرفون أن ما أنزل الله هو الأولى وهو الأفضل وهو الذي ينبغي أن يكون، وإنما غلبهم هواهم وارتكبوا مثل هذه الأخطاء فهو كما سبق الكلام عن ابن عباس : الكفر دون الكفر لأن الذي يحكم بغير ما أنزل الله حتى في قضية معينة لو اعتقد أن هذا الحكم بغير ما أنزل الله أفضل وأولى فهو كافر فكيف بمن يأتي بدستور كامل ثم يضرب بالشريعة عرض الحائط.

إذا هؤلاء الذين يستبدلون شرع الله بهذه القوانين اعتقاداً منهم بأنها هي الصالحة لهذا العصر ولهذا الوقت فهؤلاء لا شك في كفرهم لكن إذا كانت من الأمور العملية التي لا يعتقدونها ولهذا كثير من الناس الذين يكفرون يحكمون على الحاكم وعلى المحكوم ويقولون : كلهم يدخلون في حكم الكفر لماذا ؟ قالوا الحاكم هو الذي سن هذه الأحكام والمحكومين هم الذين رضوا بذلك المساكين الذين ليس بأيديهم لا حول ولا قوة يحكمون عليهم بهذا الحكم . فالقاعدة العامة الذين يأتون بالقوانين الوضعية ويجعلونها مكان الأحكام الشرعية ويجعلونها هي الأحسن وهي الأولى وهي الأفضل هذا لا شك في كفرهم .(من شريط منهج أهل السنة والجماعة في التكفير .

.....)ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون { وفي آية أخرى) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (وهذا يحمل على تنوع الناس في عدم الحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى فمنهم من يكون مقرا بأن الحكم بما أنزل الله هو الواجب ولكن يحمله إما حب المال أو خوفا من الضغوط عليه أو هوى بالمحكوم عليه أو هوى مع المحكوم له كل ذلك يدفعه أنه يحكم بغير ما أنزل الله فهذا مع اعتقاده لا يكون كافرا وإنما يكون فاسقا بالكفر لا يكون إلا لمن اعتقد أن حكم غير الله - عز وجل - أحسن من حكم الله فمن اعتقد هذا أو مساويا له من اعتقد هذا فإنه يعتبر قد كفر أما لو حكم بغير ما أنزل الله من أجل الحصول على رشوة مال أو حَكَمَ لمن يحبه أو حكم على من يبغضه أو حكم من أجل ضغوط خارجية أو ما أشبه ذلك وهو يعتقد أنه عاص بفعله هذا فهذا لا يعتبر كافرا وإنما يعتبر كافرا من اعتقد أن حكم غير الله عز وجل أحسن من حكم الله أو مساويا لحكم الله عز وجل فعندئذ يكون كافرا (من شريط توجيهات في العقيدة والمنهج والدعوة

33- فضيلة الشيخ عبدالمحسن بن ناصر آل عبيكان - حفظه الله :

فإذا قال قائل: إنَّ الحاكم الفلاني يُحَكِّم القوانين الوضعية ، فهو كافر خارج عن ملة الإسلام!

فإننا نقول له :لقد تكلم في هذا الأمر علماء أجلاء، وهى مسألة الحكم بغير ما أنزل الله :فابن عباس - رضى الله عنهما - يقول :كفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم .

فالذي يحكم بقوانين وضعية، ولم يحكم بما أنزل الله فلا يجوز لنا أن نكفره ونخرجه عن ملة الإسلام، إلا إذا فتنّشنا عن أمره أولاً، وهل يعتقد أن حكم غير الله أحسن من حكم الله؟ أولا يعترف بحكم الله؟ فإنّ هذا يكون كافراً ولا شك .

لكن لو حكم بغير ما أنزل الله لشهوة في نفسه، أو لمصلحة دنيوية، أو لخوف على منصب، أو أنه قد لا يُستجاب لحكمه، وهو يعتقد في باطن الأمر أن حكم الله أحسن، فلو كان شخص بهذه المثابة وهذه الصفة فلا نطلق عليه إنه كافر، وخارج عن ملة الإسلام مثله مثل القاضي الذي يحكم بغير ما أنزل الله بسبب رشوة، فقد أجمع المسلمون على أن مثل هذا ليس بكافر، وأنه مرتكب كبيرة. هذا القول الصحيح من أقوال أهل العلم ولو لم يكن إلا وجود الشبهة في تكفيره لكفى (من محاضرة الخوارج والفكر المتجدد ص41

34- الشيخ محمد رشيد رضا- رحمه الله

:

"وقد استحدث كثير من المسلمين من الشرائع والأحكام نحو ما استحدث الذين من قبلهم ، وتركوا- بالحكم بها - بعض ما أنزل الله عليهم ، فالذين يتركون ما أنزل الله في كتابه من الأحكام من غير تأويل يعتقدون صحته ، فإنه يصدق عليهم ما قاله الله في الآيات الثلاث أو في بعضها، كل بحسب حاله : فمن أعرض عن الحكم بحد السرقة ، أو القذف ، أو الزنى، غير مدعن له لاستقباحه إياه ، وتفضيل غيره من أوضاع البشر عليه فهو كافر قطعاً. ومن لم يحكم به لعله أخرى فهو ظالم إن كان في ذلك إضاعة الحق أو ترك العدل والمساواة فيه ، وإلا فهو فاسق فقط ، وإننا نرى كثيرين من المسلمين المتدينين يعتقدون أن قضاة المحاكم الأهلية الذين يحكمون بالقانون كفاراً أخذاً بظاهر قوله تعالى { : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون }، ويستلزم الحكم بتكفير القاضي الحاكم بالقانون تكفير الأمراء والسلاطين
الواضعين للقوانين ، فإنهم وإن لم يكونوا ألفوها بمعارفهم ، فإنها وضعت بإذنهم ، وهم
الذين يولون الحكام ليحكموا بها.
أما ظاهر الآية فلم يقل به أحد من أئمة الفقه المشهورين ، بل لم يقل به أحد قط
".تفسير المنار. 6/406

وبعد،

ف) مما يدلُّ على أن أهل الحديث هم على الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنَّفة
من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم
في الديار، وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد
على وتيرة واحدة ونمطٍ واحدٍ، يجرون فيه على طريقة لا يحدون عنها ولا يميلون
فيها، قولهم في ذلك واحدٌ ونقلهم واحدٌ، لا ترى بينهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما
وإن قلّ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنه
جاء من قلب واحد وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من
هذا؟)

فيا من لم تذهب ببصر بصيرته الحزبيات، ولا تدنست فطرته بالدخول في
الجماعات، هذه أقوال من لهم في كل بلد وجود، وفي كل مكان أثر طيب محمود،
قوم لا يقارنون بمن سواهم، ولا يرجع في هذه المضائق لمن عداهم، ولا يرجع لمن
سواهم فيها؛ إلا من سفه نفسه، وهذا يستوجب طرح كلامه ونفيه .

أولئك آباي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جرير الجامع

فالزم غرسهم، واسلك طريقهم؛ فإن الخير في اقتفاء أثرهم، واتباع منهاجهم، فإنهم لا يجمعون على باطل بل) من خالف الصحابة والتابعين فهو ضال وإن كان كثير العلم
- (الأصبهاني-)، وقل

لا أقتدي بغير قول السلف

موافقا أئمتي وسلفي

ولست في قولي ذا مقلدا غير

النبي المصطفى مبدي الهدى

(ولا تكن ممن ينظر في مقالة أصحابه- ومن يُحسن ظنه به -نظراً تاماً بكل قلبه ثم
ينظر في مقالة خصومه- ومن يسيء ظنه به -كنظر الشرر والملاحظة!!-فالتأظر
بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والتأظر بعين المحبة عكسه! وما سيلم من هذا
إلا من أراد الله كرامته، وارتضاه لقبول الحق.

وقد قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كيلة كما أن عين السخط

تبدي المساويا

وقال الآخر:

نظروا بعين عداوة لو أنها عين الرضا

لاستحسنوا ما استقبحوا

فإذا كانَ هذا في نَظَرِ العَيْنِ الذي يُدْرِكُ المحسوساتِ، ولا يَتَمَكَّنُ مِنَ المُكابَرَةِ فيها؛
فما الظَّنُّ بنَظَرِ القَلْبِ الذي يُدْرِكُ المعاني التي هي عِرضَةُ المُكابَرَةِ؟!
واللهُ المستعانُ على معرفةِ الحقِّ وقَبولِهِ، ورَدِّ الباطلِ وعدمِ الاغْتِرارِ بِهِ-(ابن القيم -

وَمَنْ يَتَّبِعْ جَاهِدًا كُلَّ عَثْرَةٍ
يَجِدْهَا وَلَا يَشْلُمُ لَهُ
الدَّهْرُ صَاحِبَ

وفي الختام..

أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُوَفِّقَنَا إِلَى مَا يَحِبُّ وَيَرْضَى، وَأَنْ يَرِينَا الْحَقَّ حَقًّا وَيَرْزُقَنَا اتِّبَاعَهُ، وَأَنْ
يَرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَيَرْزُقَنَا اجْتِنَابَهُ، وَأَنْ يَحْفَظَ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ
وَسُوءٍ، وَهُوَ الْمَسْئُولُ أَنْ يَهْدِينَا لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ، وَأَنْ يُوَفِّقَنَا إِلَى اجْتِنَازِ
الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَيَنْقِذَنَا مِنَ التَّهَابِتِ فِي نَارِ الْجَحِيمِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وكتب

أبو محمد المصليحي الأثري

عبدالله بن صدقي بن عبد المنعم

كان الله له وغفر له ولوالديه وإخوانه وجميع المسلمين والمسلمات

آمين

وكان الفراغ من مراجعته للنشر

صباح الخميس الموافق

15 ربيع ثان 1433 هـ 8/3/2012 م

وكان كتب قبل ذلك بنحو سنة أو أكثر فالله المستعان.